الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.12

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
18 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة فرانسيس (نائبة الرئيس) .....(جزر البهاما)

المحتويات

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (تابع)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع)

(ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيُعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62670 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد كاردي (إيطاليا)، تولت السيدة فرانسيس، (جزر البهاما)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/69/76 و A/69/257 و A/69/313 و A/69/320)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (تابع) (A/68/970 و A/69/79 و A/69/312 و A/69/315 و A/69/326 و A/69/379 و A/69/395)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/CONF.223/10 و A/69/314 و A/69/319)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/69/364)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/69/317)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/69/311 و A/69/317)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/69/317)

(ز) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (تابع) (A/69/25)

(ح) الانسجام مع الطبيعة (تابع) (A/69/322)

(ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع) (A/69/323 و A/69/395)

١ - السيدة غانجانارينتر (تايلند): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقالت إنه بموجب بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة سيجري الجمع في عام ٢٠١٥ بين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والاتفاق الجديد المتعلق بالمناخ، والإطار الجديد للحد من مخاطر الكوارث. وتعمل الرابطة أيضا على جعل رؤيتها لما بعد عام ٢٠١٥ متماشية مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢ - وذكرت أن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يُستخدم بوصفه الأساس الرئيسي لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتتطلع الرابطة إلى التقرير التجميعي للأمين العام. ويجب أن تضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الناس والاستدامة في صميم اهتمامها وأن تبني على نجاح الأهداف الإنمائية للألفية مع الاستمرار في تناول الأهداف الرئيسية المتعلقة بالقضاء على الفقر وسد الثغرات في المجالات التي لم تتمكن الأهداف الإنمائية للألفية من سدها. ويتعين أن يكون الطابع العالمي والمساواة والإنصاف والاستفادة جزءا لا يتجزأ من الخطة الجديدة.

٣ - وأضافت قائلة إن الإطار الجديد يجب أن يفسح الطريق أمام الجهود والأولويات الوطنية لفرادى البلدان، إذ لا يوجد نهج واحد يصلح للجميع. وينبغي استكشاف سبل ووسائل تعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من زاوية الحكم الرشيد والمساءلة وسيادة القانون والمؤسسات القوية.

٤ - وواصلت كلامها قائلة إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منبر مهم لوضع خطة التنمية المستدامة وتنفيذها، بما في ذلك المتابعة الشاملة للتقدم المُحرز واستعراضه، وكذا التصدي للتحديات الجديدة والناشئة في سياق التنمية المستدامة. وتؤيد الرابطة دون اللجان الإقليمية المهم. وينبغي أن يكون هناك مزيد من الاتساق والتآزر بين المنتدى ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في تنفيذ الخطة الجديدة في المستقبل. وتعتبر النتائج الإيجابية التي حققها المنتدى في تموز/يوليه مشجعة.

٥ - وتابعت كلامها قائلة إن وسائل التنفيذ القوية التي يمكن الاعتماد عليها، كالعلم والتكنولوجيا والابتكار والتمويل وبناء القدرات والتجارة، ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية عاملا رئيسيا في دعم تنفيذ خطة التنمية الجديدة. والوقت مناسب لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، ولمعالجة القضايا الجديدة والناشئة، وتعزيز التمويل من أجل متابعة التنمية. وترحب الرابطة بالحوارات المنظمة التي أجريت مؤخرا بشأن الترتيبات المحتملة لآلية تيسير من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا ونقلها ونشرها.

٦ - واسترسلت قائلة إن جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي سترى النور في عام ٢٠١٥، ستكون خطوة مهمة صوب النهوض بالنمو الاقتصادي الشامل والمطرد والعادل في المنطقة. وإدماج الرابطة مثال بارز على الأهمية التي اكتسبها التعاون فيما بين بلدان الجنوب - الذي ينبغي أن يظل مكملا للتعاون التقليدي فيما بين بلدان الشمال والجنوب. وأحد أركان هذا التعاون قيام اقتصاد مفتوح وشامل للجميع ويستند إلى قواعد وتحكمه السوق في ظل الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي ستحقق مكاسب تفيد في القضاء على الفقر. وتلتزم الرابطة أيضا بإقامة الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.

٧ - وختمت بيانها قائلة إن تغير المناخ والحد من الكوارث أولويتان للرابطة، إذ أن الرابطة تمثل إحدى أكثر المناطق تعرضا للكوارث في العالم. وقد حضر ممثلون رفيعو المستوى من جميع الدول الأعضاء في الرابطة مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عُقد في عام ٢٠١٤. وتهدف الرابطة، من خلال مبادرتها بشأن تغيّر المناخ ومن خلال خطة عملها المتعلقة بالاستجابة المشتركة لتغير المناخ، إلى تعزيز قدرة المنطقة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتكيف معه. ويستمر العمل من أجل تحسين منع الكوارث والتأهب والاستجابة لها والإغاثة والتعافي منها من خلال اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ ومركز المساعدة الإنسانية التابع للرابطة.

٨ - السيدة كالامولا (ملاوي): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن تقارير الأمين العام المتعلقة بالتنمية المستدامة ترسم صورة واضحة للإنجازات المسجلة منذ الدورة السابقة للجنة وتوفر موجزا مفيدا عن العمليات المهمة الأخرى، ومن ضمنها نتيجة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والحوارات بشأن الخيارات المتاحة لتيسير تطوير تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا ونقلها ونشرها. وستوفر هذه العمليات، جنبا إلى جنب مع نتائج المؤتمرات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، مساهمات قيّمة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيكون التقرير التجميعي للأمين العام بمثابة نقطة انطلاق للمفاوضات المتعلقة بخطة ما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - وأضافت قائلة إن مقترحات الفريق العامل المفتوح باب العضوية ينبغي أن تكون الأساس الرئيسي لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تبني الخطة الجديدة على الأساس الذي وضعته الأهداف الإنمائية للألفية وتُتِم الأعمال غير المنجزة بطريقة أكثر استدامة. ولا يزال القضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا، هدفا رئيسيا. والقضاء على الفقر هو، كما أكد من جديد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تؤكد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مجددا على مبادئ مؤتمر ريو+٢٠، وخاصة فيما يتعلق بالإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وينبغي أن تستجيب العملية الشاملة المستخدمة في صياغة الخطة للقضايا الناشئة وثغرات التنفيذ. وتقع على عاتق الشركاء الدوليين مسؤولية رئيسية تتمثل في الوفاء بالتزاماتهم ودعم الاستراتيجيات التي تقودها البلدان.

١٠ - وأردفت قائلة إن تخصيص الموارد لتنفيذ إطار ما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يراعي احتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة والبلدان الأفريقية والبلدان الخارجة من نزاعات والبلدان التي تمر بحالات ما بعد النزاع، وأن يعكس أولويات أفريقيا. وتتيح خطة التنمية فرصة فريدة لأفريقيا لكي تتوصل إلى توافق آراء بشأن التحديات والأولويات والتطلعات المشتركة.

١١ - ومضت قائلة إن مجموعة الدول الأفريقية تشدد على الحاجة إلى شركاء دوليين لمواصلة دعم تطلعات التنمية في أفريقيا من خلال الوفاء بكل الالتزامات، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية الصادر عام ٢٠٠٨، وبرنامج عمل إسطنبول. وتصر أفريقيا على مراعاة ضرورة تعزيز وتحسين الشراكات من أجل التنمية عند إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - وتابعت كلامها قائلة إن أفريقيا تسهم بالفعل في إيجاد حلول لتغير المناخ على كافة الأصعدة. وينبغي أن يعزز اتفاق تغير المناخ الملزم قانونا المقرر اعتماده في عام ٢٠١٥ إيجاد نظام مناخي متعدد الأطراف وقائم على القواعد يستجيب للأحكام المتعلقة بالعلم والإنصاف الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو بزمام المبادرة في التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي. فما فتئ تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا للبلدان النامية في أفريقيا وغيرها التي تفتقر إلى القدرة على التكيف مع آثاره والتخفيف منها. ومن ثمّ، يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها بتعبئة ١٠٠ بليون دولار سنويا لصالح صندوق المناخ الأخضر بحلول عام ٢٠٢٠.

١٣ - واستطردت قائلة إن أفريقيا واحدة من أكثر القارات تعرضا لتغير المناخ، وهي حالة يزيدها تدهورا سوء حالة التنمية الاقتصادية فيها وانخفاض قدرتها على التكيف. فالتصحر والجفاف وتدهور الأراضي وتحات التربة والفيضانات هي تحديات وتهديدات خطيرة تعترض سبيل التنمية المستدامة في أفريقيا ولها آثار سلبية كبيرة على النشاط الاقتصادي والأمن الغذائي والصحة البشرية والبنية التحتية والأمن الوطني والعالمي والموارد الطبيعية والبيئة. ويعتمد قدر كبير من اقتصاد أفريقيا على القطاعات سريعة التأثر بالمناخ كالزراعة. وضعف البنية التحتية والأعباء الثقيلة التي تمثلها الأمراض والاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية واستغلالها

استغلالا غير مستدام والنزاعات هي أمور تجعل أفريقيا عرضة بشكل خاص لأثر الجفاف والتصحر.

١٤ - وذكرت أن عدد سكان أفريقيا سيصل، وفقا لما أفاد به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى بليوني نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ - وهو ضعف عدد سكانها الحالي - وسيواصلون الاعتماد على الزراعة اعتمادا كبيرا لكسب قوتهم. ومن المحتمل أن تقلل الآثار المستقبلية لتغير المناخ، ومن ضمنها زيادة حالات الجفاف والفيضانات وارتفاع مستويات سطح البحر، من غلات المحاصيل في بعض أنحاء أفريقيا بنسبة تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ في المائة. ويمكن أن تكون لذلك تداعيات خطيرة على الدول الأكثر ضعفا في أفريقيا. فقد فقدت أفريقيا بالفعل أكثر من ٦٠ في المائة من أرضها الزراعية بسبب تدهور الأراضي منذ عام ١٩٥٠. وثمة خطر يتمثل في أن التصحر سيجبر ١٣٥ مليون شخص على ترك أراضيهم بحلول عام ٢٠٢٠.

١٥ - وأكدت أن تعزيز قدرة أفريقيا على تحمل الكوارث الطبيعية هو على رأس أولويات القارة نظرا إلى أن العديد من البلدان الأفريقية ليست مهيأة للاستجابة للكوارث غير المتوقعة. وأفريقيا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي لإقامة نظم إنذار مبكر لديها من أجل الحد من آثار الكوارث وإدارتها.

١٦ - وختمت بيانها قائلة إن مجموعة الدول الأفريقية تولي أهمية كبيرة لنقل التكنولوجيا في تعزيز التصنيع والتحولات الاقتصادية الهيكلية. وتتطلع إلى وضع اللمسات النهائية على آلية لنقل التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونشرها.

١٧ - السيد مؤمن (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إنه على الرغم من أن تقريري الفريق العامل المفتوح باب العضوية ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة قد تناولا العديد من القضايا، يجب مواصلة الاهتمام بالعديد من القضايا الأخرى في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٨ - وأضاف قائلا إن التجربة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية أوضحت أن الجهود المبذولة للحد من الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية لا يمكن أن تستمر على المدى الطويل بدون تحقيق نمو اقتصادي سريع وشامل. ومن الضروري بناء القدرات الإنتاجية لتحقيق تقدم اجتماعي دائم. وسيساعد هذا على معالجة البطالة وزيادة الإنتاجية وتكوين رأس المال لتمهيد الطريق للتحول الهيكلي، وتمكين البلدان من تعبئة المزيد من الموارد محليا، مما يقلل من اعتمادها على المصادر الخارجية للتمويل. وسيكون ذلك أيضا بمثابة واق مهم من الهزات الخارجية. ومن ثم، ينبغي أن يكون التركيز في الجهود الإنمائية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ على بناء القدرات الإنتاجية وتمويل الخدمات الاجتماعية وإيجاد قاطرة مستدامة للنمو.

١٩ - وتابع كلامه قائلا إن وسائل التنفيذ تتطلب عناية أكبر. ففي حين تتوافر مصادر كثيرة لسد فجوة تمويل التنمية المستدامة، ينبغي أن توجد أحكام محددة تكفل الوصول إليها بسهولة وبأسعار مقدور عليها. وينبغي أن يوجد إطار قوي للمساءلة المتبادلة يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٠ - واستطرد قائلا إن الكوارث بدأ عددها يزداد، ونتجت عنها خسائر اقتصادية تجاوزت ١٠٠ بليون دولار. وتوضح الأدلة أن تغير المناخ يؤثر على الكثير من النظم الطبيعية والبشرية. وتتحمل أقل البلدان نموا وطأة تلك الكوارث، حيث يؤدي افتقارها للقدرة على التكيف إلى جعلها أكثر عرضة للهزات. ويسهم الحد من مخاطر الكوارث في تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ اهتمامها على مخاطر الكوارث

والحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود. ويتعين أن يبنى إطار ما بعد عام ٢٠١٥ على نجاحات إطار عمل هيوغو وأن يتضمن آلية للتصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

٢١ - وأردف قائلا إن ثمة أدلة متزايدة على أن آثار المناخ تعاني منها أقل البلدان نموا بدرجة غير متناسبة. ففي الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٣، حدث في أقل البلدان نموا ٥١ في المائة من الوفيات الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ، وهو ما يقترب من خمسة أمثال المتوسط العالمي. وارتفع هذا الرقم مؤخرا ليصل إلى ٦٧ في المائة. وما لم تُبذل جهود إضافية للحد من انبعاثات غاز الدفيئة، ستستمر زيادة الانبعاثات. ومن المهم للغاية كبح الزيادة في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة. والتزام البلدان المتقدمة النمو بموجب اتفاقية المناخ بالتعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ وبالتشغيل الكامل لصندوق المناخ الأخضر هو أمر بالغ الأهمية لتلبية احتياجات التكيف لدى أقل البلدان نموا. والترابط بين المخاطر الناجمة عن تغير المناخ والكوارث يبرر الحاجة إلى نهج شامل لتحقيق تنمية قادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث.

٢٢ - واسترسل قائلا إن التصحر والجفاف وتدهور الأراضي هي أمور ما برحت تعيق جهود التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا. ويؤثر التصحر على بليون هكتار في أقل البلدان نموا في أفريقيا وحدها، ويؤدي إلى خسائر قدرت بنحو ٩ بلايين دولار سنويا، ناهيك عن أن كثرة من أقل البلدان نموا تعتمد اعتمادا كبيرا في نموها على قاعدة هشة من الموارد الطبيعية. وفي عام ٢٠١٠، كان ٢٥ في المائة من سكان أقل البلدان نموا يعيشون على أراض متدهورة بشدة و/أو بالغة التدهور. وهذه الأراضي، مع حدوث تدمير كبير لوظائفها الحيوية، لا يمكن استصلاحها لا على مستوى الزراعة ولا على أي صعيد آخر. وينطوي تدهور الأراضي والتصحر أيضا على خسائر بشرية فادحة، مما يُعرّض سبل عيش ما يقرب من ٩٠٠ مليون شخص في أقل البلدان نموا للخطر. وقد هجر الملايين أراضيهم التقليدية بالفعل نتيجةً للتصحر، كما أدى التصحر دورا مهما في نشوب العديد من النزاعات المسلحة الدائرة حاليا. ويساهم، في حالات عديدة، في عدم الاستقرار السياسي والمجاعات والانهيار الاجتماعي. ويجب أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفا يتعلق بالتوصل إلى عالم خالٍ من تدهور الأراضي. وتأمل مجموعة أقل البلدان نموا أن يدعم شركاؤها هذه الخطوة.

٢٣ - وختم بيانه قائلا إن الحصول على الطاقة بأسعار مقدور عليها كان يمثل تحديا أساسيا لمعظم أقل البلدان نموا. فأكثر من نصف الأشخاص البالغ عددهم ١,٣ بليون نسمة الذين لا يحصلون على الكهرباء يعيشون في أقل البلدان نموا. وفي ٢٠٠٩، كان ٧٧ في المائة من الأشخاص في أقل البلدان نموا لا يحصلون على الكهرباء، وكان ٩١ في المائة يفتقرون إلى الأنواع الحديثة من الوقود، وهو ما يؤدي إلى استحالة تنفيذ التحولات الاقتصادية الهيكلية. وسيلزم رفع مستوى البنية التحتية المرتبطة بتوفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة ونقلها وتوزيعها وما تقتضيه من تكنولوجيا لتوفيرها للجميع.

٢٤ - السيدة دياي (ناورو): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقالت إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ أمر مهم للتحالف نظرا إلى اعترافه بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل، بما تعانيه من نقاط ضعف خاصة وفريدة، حالة خاصة للتنمية المستدامة. ويحدد جدول الأعمال المسار اللازم لمتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولمتابعة أكثر اتساقا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٢٥ - وأضافت قائلة إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى ينبغي أن يكون منبرا مخصصا لتنفيذ التزامات التنمية المستدامة، مع تخصيص وقت كاف لاستعراض تنفيذ أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تكفل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى توفير دعم أكثر تنسيقا من الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهي تحث المجتمع الدولي على تنفيذ الالتزامات الواردة في مسار ساموا والإبقاء على تركيزه على القضايا الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فالاستراتيجيات الدولية الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث ومكافحة التصحر والتنوع البيولوجي والطاقة المتجددة تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٦ - وختمت بيانها قائلة إن فقدان الأراضي بسبب تغير المناخ يشكل تهديدا خطيرا لبقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تصبح نتائج العملية التي تُنفذ بموجب منهاج ديربان للعمل المعزّز بروتوكولا في إطار اتفاقية المناخ يكون ملزما قانونا وواجب التطبيق على جميع الأطراف، ويُعتمد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وينبغي أن يعزز البروتوكول النظام متعدد الأطراف القائم على القواعد الملزم قانونا، وأن يستند إلى العلم ومبادئ اتفاقية المناخ، وأن يكفل بقاء جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٧ - السيد ثيبولت (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه ينبغي بذل جهود لكفالة ألا تُكرِر أي مناقشات في اللجنة الثانية المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أو تستبقها. ومن ثم ينبغي ألا يركز الكثير من القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة على الموضوع، بل على القضايا المهمة المتصلة بعمليات تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ والطرائق التي تحتاج إلى توجيه من الجمعية العامة. وسيتيح هذا للجنة الثانية أن تركز وقتها المحدود ومواردها المحدودة على الأعمال التحضيرية للمفاوضات المقبلة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما فيها تمويل التنمية المستدامة.

٢٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي ألا تُجرىَ أي مناقشات موضوعية تتناول الحد من مخاطر الكوارث أو مصادر الطاقة المتجددة أو التنوع البيولوجي أو التصحر أو تدهور الأراضي، فكلها مواضيع تُناقش في المنتديات أو العمليات الحكومية الدولية المخصصة لها وسيجري تناولها بوصفها جزءا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تناقش القرارات ذات الصلة جوانب العمليات وتحديثاتها.

٢٩ - واستدرك قائلا إن القرارات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن تعكس مناقشة المتابعة السليمة لمسار ساموا المتفق عليه مؤخرا وتنفيذه، وينبغي أن يتناول القرار المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الطرائق المتبقية للمؤتمر والعملية التحضيرية له على نحو يتسم بدرجة عالية من الشمول والكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وسيُنظر في التنمية الحضرية المستدامة بوصفها جزءا لا يتجزأ من المناقشات المتعلقة بالقضاء على الفقر وبالتنمية المستدامة وليس بوصفها بندا منفصلا من بنود جدول الأعمال.

٣٠ - وختم بيانه قائلا إن تغير المناخ، بوصفه بندا فرعيا في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة، لا يُسلط عليه الضوء بشكل كاف. وقد أوضح مؤتمر القمة المعني بالمناخ، الذي حضره عدد غير مسبوق من قادة العالم، أن تغير المناخ أحد أهم التحديات التي نواجهها في الوقت الحالي، ووفر زخماً سياسياً فريداً. وينبغي أن يبنى المجتمع الدولي على هذا الزخم، وذلك في مسيرته نحو اعتماد اتفاق عالمي شامل وملزم قانونا واجب التطبيق على جميع الأطراف

في باريس عام ٢٠١٥. وينبغي أن تسهم المناقشات الدائرة في اللجنة الثانية في تحقيق هذا الهدف ولكن مع تحاشي تكرار الإجراءات المتعلقة باتفاقية المناخ أو استباقها.

٣١ - السيد نغوكولو (جنوب أفريقيا): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تستند إلى برامج التنمية القائمة وخططها، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي أن تكون متسقة اتساقا كبيرا مع الأولويات الوطنية والإقليمية، بما فيها مبادرة نيباد، وأن تكون مكملة لها. وفي هذا السياق، سيكون من المهم الاعتراف بأن لكل بلد من البلدان نقطة انطلاق وأولويات وطنية وظروف إقليمية مختلفة، وتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة جميعها دون التأكيد على أحدها دون الآخر.

٣٢ - وأضاف قائلا إن جنوب أفريقيا يسرها ما قررته الجمعية العامة من أن يكون مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة هو الأساس الرئيسي لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع الاعتراف بأن الإسهامات الأخرى ستؤخذ بعين الاعتبار أيضا في عملية التفاوض الحكومية الدولية في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وستتضمن الإسهامات الأخرى التقدم المحرز في الحوارات المنظمة المتعلقة بالترتيبات الممكنة لإيجاد آلية تيسير لتعزيز تطوير تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا ونقلها ونشرها، وتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315)، وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤.

٣٣ - واستدرك قائلا إن القضايا التي كانت عصية على الحل خلال العملية التي نفذها الفريق العامل المفتوح باب العضوية يجب ألا يُعاد فتحها لنقاش لا طائل من ورائه. فمن المحتمل أن يؤدي هذا إلى تحويل الانتباه عن محور التركيز الرئيسي المتمثل في انتشال الأشخاص الذين يعيشون في حرمان بسبب الفقر والبطالة. وتعتبر جنوب أفريقيا التنمية سلسلة متصلة الحلقات، تمثل الالتزامات القائمة والدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الحلقة الأساسية فيها. ومن ثم، ينبغي أن تتواصل الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤ - وواصل كلامه قائلا إن تغير المناخ يهدد مكاسب التنمية. فالحاجة إلى تحقيق التوازن بين السلامة البيئية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية هي في صميم المناقشة. ويجب تكثيف ما يُبذل من جهود للتوصل إلى استجابة جماعية تحقق التوازن بين استقرار المناخ واحتياجات التنمية مع كفالة مشاركة جميع البلدان مشاركة عادلة. وثمة حاجة إلى استجابة سريعة لمطالب العلم حسب الوصف الدقيق الوارد في أحدث تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وهو ما يُمكّن من التحول إلى مسار منخفض الانبعاثات قادر على الصمود في مواجهة المناخ يستند إلى ما يمكن أن يساهم به كل طرف. وينبغي أن يحظى التكيف والتخفيف بأولوية متساوية مع إيجاد وسائل تنفيذ متوازنة ومعززّة لدعم الأعمال المتصلة بالمناخ.

٣٥ - واسترسل قائلا إن صندوق المناخ الأخضر يمكن أن يكون آلية تحول في النموذج تدعم هذه المسارات في البلدان النامية. وثمة حاجة إلى آلية مالية يمكنها تعبئة الموارد والتحفيز على تقديمها وزيادتها لتصبح في حدود تتراوح من ٧٠٠ بليون إلى تريليون دولار سنويا من أجل تحقيق هذا التحول.

٣٦ - وختم بيانه قائلا إن التصديق على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي هو خطوة إيجابية. وشجع الدول الأعضاء التي لم تصدق على البروتوكول بعد على التصديق عليه، قائلا إن

التصديقات تمثل خطوة كبرى صوب تحقيق الهدف ١٦ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مما يتطلب إنفاذ بروتوكول ناغويا وإعماله تماشيا مع التشريعات الوطنية. ومن المشجع أن تقرير الفريق العامل الفتوح باب العضوية يضم هدفا يسعى إلى معالجة فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٧ - السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل): قال إنه رغم عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى بنجاح، لن يتحقق بالكامل الغرض من إنشائه سوى باعتماد خطة التنمية. وينبغي أن تكفل الجمعية العامة دورا فعالا للمنتدى عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيستعرض المنتدى تنفيذ الخطة بدءا من عام ٢٠١٦.

٣٨ - وأثنى على اللجان الإقليمية التي نظمت منتديات إقليمية معنية بالتنمية المستدامة تحضيراً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وشجع جميع اللجان الإقليمية على عقد مشاورات للتحضير للاجتماعات المستقبلية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٣٩ - ومضى قائلا إن المنتدى صادر إليه تكليف بأن ينظر في نطاق ومنهجية تقرير عالمي للتنمية المستدامة، ولكن لم يُوزع النموذج الأولي لذلك التقرير سوى في تموز/يوليه، حينما كان المنتدى قد بدأ مداولاته بالفعل. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في وضع تدابير أخرى لتعزيز الربط بين العلم والسياسات بناءً على النموذج الأولي لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مع وضع القرارات المهمة المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الاعتبار. وينبغي أن تستعرض الجمعية العامة الترتيب المؤقت الحالي، الذي عيَّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كهيئة مؤقتة لتلقي التقارير من الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٤٠ - وأردف قائلا إن البرازيل تسعدها المشاركة في الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. ففي وقت مبكر، يرجع إلى عام ٢٠٠٧، أعربت البرازيل عن تأييدها لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال إنشاء عضوية عالمية في مجلس إدارته. وتتطلع البرازيل إلى نتائج الاجتماع الثاني عشر الجاري لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في جمهورية كوريا. وسيوفر بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، الذي دخل حيز النفاذ منذ أيام قليلة مضت، مزيدا من اليقين القانوني لكل من جهات تقديم الموارد الجينية ومستخدميها. ولكن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها يجب تفعيلهما. والعلاقة بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ذات أهمية حاسمة في هذا الصدد، كما أنها جزء لا يتجزأ من ولاية جولة الدوحة. وقد قدمت مجموعة من البلدان، من بينها البرازيل مقترحا لتعديل المادة ٢٩ من اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية من أجل إنشاء التزام بالإفصاح عن منشأ الموارد الجينية و/أو المعرفة التقليدية المرتبطة بها عند التقدم لتسجيل براءات الاختراع.

٤١ - وختم بيانه قائلا إن البرازيل أعلنت، في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، عن التزامها الطوعي بتقليل الانبعاثات المتوقعة بنسبة تتراوح من ٣٦ إلى ٣٩ في المائة في العقد القادم، وهو التزام ورد بعد ذلك في التشريعات الوطنية. وقد خُفضت إزالة الغابات في البرازيل بنسبة قدرها ٧٩ في المائة على مدى السنوات العشر المنصرمة. وتؤكد البرازيل من جديد أيضا التزامها بتعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتنفيذ الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين

للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨).

٤٢ - السيدة بن - دور (إسرائيل): قالت إن بلدها يولي أهمية كبيرة لمشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة بوصفهم شركاء ومشاركين في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، كما ترحب بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي يمثل نموذجاً قوياً وناجحاً لعملية مفتوحة وشاملة تتيح لأصحاب المصلحة قنوات متعددة لتقديم مدخلات.

٤٣ - ومضت قائلة إن إسرائيل تفخر بتقديم قرار بشأن مباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية في إطار البند المتعلق بالتنمية المستدامة من بنود جدول الأعمال. ويسلط القرار الضوء على ما لمباشرة الأعمال الحرة من قوة في إيجاد فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية والمساعدة على مواجهة التحديات البيئية. وقد حُدثت النسخة الحالية من القرار لتركز بشكل أكبر على أهمية تحديد المؤشرات وتعزيز جمع البيانات لضمان التنفيذ الناجح، لا لسياسات مباشرة الأعمال الحرة فحسب، ولكن أيضا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الأوسع نطاقا.

٤٤ - وتابعت كلامها قائلة إن قضية التصحر تمثل أولوية كبيرة لإسرائيل. فالأراضي الجافة تغطي ٤٧ في المائة من مساحة اليابسة على سطح الأرض، وتتزايد هذه النسبة وتؤدي إلى تفاقمها ممارسات الزراعة غير المستدامة وإزالة الغابات وتأثيرات تغير المناخ. وقد بات التصحر قضية عالمية، وما لم يُعالج قريبا، فإنه سيستمر في الانتشار وسيكون له أثر شديد على قدرة العالم على توفير الغذاء لسكانه.

٤٥ - وذكرت أن ٦٠ في المائة من مساحة إسرائيل صحراء، وكان على إسرائيل أن تتصدي دائما للتحديات المتمثلة في التصحر وتدهور التربة. وفي السنوات الأخيرة، استضافت إسرائيل المؤتمر الدولي المعني بالأراضي الجافة والصحاري والتصحر. وهي تولي أهمية كبيرة للتعاون مع الشركاء لمعالجة هذه القضية من كافة أوجهها.

٤٦ - وختمت بيانها قائلة إن الاستدامة تبدأ على أساس تمكين المرأة. ومن الضروري إنشاء واقع بديل لا تواجه النساء والفتيات في ظله عدم المساواة المتأصل في كل جانب من جوانب الحياة، وإنما يشاركن على قدم المساواة مع الرجال والفتيان. ويدعو وفد بلدها إلى اتباع نهج في التنمية المستدامة يركز على الإنسان. ومن الممكن أن تستفيد المداولات الدائرة بشأن التنمية المستدامة من مشاركة مجدية من جانب المجتمع الدولي، الذي له خبرة قيمة في وضع أولويات السياسات، ورصد التنفيذ، والمطالبة بالجبر عند حدوث انتهاكات.

٤٧ - السيدة ستينر (النرويج): قالت إن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تبنى على النجاح الذي حققته الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن تكون واقعية وطموحة، وينبغي، مثلها مثل الأهداف الإنمائية للألفية، أن تكون قليلة العدد وملموسة وقابلة للقياس. ومع ذلك، يجب أن يتخطى نطاق خطة التنمية المستقبلية نطاق الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

٤٨ - ومضت قائلة إن وجود استجابة للاحترار العالمي أمر مهم لتحقيق الاستدامة. وتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مثير للجزع. فهو يوضح الحاجة الملحة إلى بذل جهود أقوى للتعجيل بالتحول إلى مستقبل منخفض الكربون قادر على الصمود في مواجهة المناخ حتى قبل اعتماد اتفاقية جديدة بشأن المناخ. وستستتبع هذه الجهود مستوى غير مسبوق من التفاعل بين الحكومات ومؤسسات قطاع الأعمال والمجتمع المدني وغيرهم من

أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما فيهم القطاع الخاص. وينبغي استخدام الموارد العامة لتيسير وزيادة استثمارات القطاع الخاص.

٤٩ - وتابعت كلامها قائلة إن الوفاء بالتعهد المتعلق بتعبئة موارد قيمتها ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ أمر بالغ الأهمية في بناء الثقة والتوصل إلى اتفاق في باريس في عام ٢٠١٥. وستظل النرويج مساهما كبيرا في تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية وتلتزم بتقديم مساهمة كبيرة في صندوق المناخ الأخضر.

٥٠ - وواصلت كلامها قائلة إن إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يكون إطارا بسيطا وتنفيذيا يمكنه إرشاد الدول الأعضاء في تنفيذ نهج تطبيقي في الحد من مخاطر الكوارث. وينبغي أن يكون الإطار الجديد متوائما بدرجة كبيرة قدر المستطاع مع نتائج أهداف التنمية المستدامة والعمليات المتعلقة بتغير المناخ والمؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث، المقرر عقده في سينداي باليابان في عام ٢٠١٥. وينبغي أن ينصب اهتمام المؤتمر على الحد من المخاطر القائمة وتجنب ظهور مخاطر جديدة. وينبغي التسليم بأوجه الضعف الفريدة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما المخاطر المتعلقة بتغير المناخ والتنمية الاقتصادية.

٥١ - وختمت بيانها قائلة إن حل مشكلة فقر الطاقة ومكافحة تغير المناخ أولويتان رئيسيتان لحكومة بلدها. وستظل النرويج داعمة رئيسية لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، وترحب بضم هدف منفصل بشأن الطاقة إلى مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

٥٢ - السيد سواريز مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن ثمة حاجة إلى وجود إرادة سياسية من جانب البلدان المتقدمة النمو لوضع استراتيجيات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة وتنفيذها. ومن ضمن إنجازات عملية مؤتمر ريو +٢٠ تقديم الدعم من أجل تعزيز إطار التنمية المستدامة المؤسسي القائم على المساءلة وزيادة ما لدى هيئات مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى من بروز سياسي وقدرات. وترى فنزويلا أن أولوية المكون الحكومي الدولي في تحديد السياسة الإنمائية الدولية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هما نتيجتان مهمتان. وهي ترى أيضا أنه ينبغي الحفاظ على تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية دون انتقاص ودون التفاوض عليه من جديد.

٥٣ - وتابع كلامه قائلا إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تنص على آليات تنفيذ ملائمة وكافية، من بينها، على سبيل المثال، المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون بجميع أنواعه، والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وتهيئة ظروف مواتية للحصول على التكنولوجيات، كل هذا من أجل تخفيف الآثار السلبية المترتبة على الهيكل الاقتصادي الدولي غير المنصف وغير العادل.

٥٤ - ومضى يقول إن فنزويلا، تماشيا مع هذا الشاغل، تشارك في لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، التي يمثّل تقريرها مساهمة مهمة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١٥. وسيتطلب هذا المؤتمر عملية إعداد دقيقة للتوصل إلى نتيجة بعيدة المدى بدرجة كافية. وتدعو فنزويلا إلى إنشاء آلية لتعزيز التنمية ونقل التكنولوجيات النظيفة المراعية للبيئة كجزء من عملية التفاوض.

٥٥ - واستطرد قائلا إن ظواهر تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر لا تزال مستمرة بوتيرة متسارعة، وتمثل خطرا جسيماً على البشرية ولا سيما الناس الأشد فقراً. وتغير المناخ عقبة تعترض سبيل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا، من

الضروري كفالة ما يُمكن من تعاون على أوسع نطاق والحصول على استجابة دولية ملائمة، مع مراعاة المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة النمو، ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وقدرات كل دولة على حدة، وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

٥٦ - واسترسل قائلا إنه تحقيقا لهذه الغاية ومن أجل الدورة العشرين القادمة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في ليما ببيرو، تنظم فنزويلا الاجتماع التشاوري الأول للتحضير لمؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ، المقرر عقده في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر في كراكاس. وسيوفر المؤتمر مجالا للحوار والعمل المشترك من جانب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم لصياغة تحالف ضروري للتصدي للتهديد المتمثل في تغير المناخ. وقد عُقد الاجتماع التحضيري الأول لمؤتمر كراكاس في تموز/يوليه، وكانت نتائجه إيجابية للغاية.

٥٧ - وختم بيانه قائلا إن نموذج التنمية الذي تلتزم به فنزويلا يُبقي على الإنسان في محور ما يتضمنه من أعمال، وفي موضع التضامن والعدالة والإدماج الاجتماعي والمساواة، ويدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي قيم متأصلة في السلام والتنمية. ويجب أن تكون الطريقة التي تتحقق بها التنمية المستدامة في كل بلد هي محور الاهتمام في الوقت الحالي.

٥٨ - السيد إيستريمي (الأرجنتين): قال إن القضاء على الفقر مسألة مُلِحة وينبغي أن توجه المناقشات ويُسترشد بها في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع المراعاة الدائمة للمستويات المختلفة للتنمية في كل بلد، وأولوياته وقدراته، واحترام سيادة الدولة على مواردها. وينبغي أن يكون المقترح المتوازن للفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بأهداف التنمية المستدامة محور المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٩ - ومضى يقول إن تغير المناخ هو أحد أهم التحديات العالمية التي تواجه البشرية. إذ لا تؤثر نتائجه على توقعات النمو في البلدان النامية فحسب، بل إنها، في كثير من الحالات، تهدد صميم وجود تلك البلدان وبقاء سكانها على قيد الحياة. ولا يمكن النظر إلى تغير المناخ بمعزلٍ عن أولويات التنمية والقضاء على الفقر.

٦٠ - وأردف قائلا إنه ينبغي لمؤتمر ليما المعني بتغير المناخ أن يصدر مشروعا أوليا لعناصر اتفاق جديد. وينبغي أن تجري مفاوضات تغير المناخ في إطار الاتفاقية؛ وينبغي أن تكون العملية شفافة وشاملة وقائمة على توافق الآراء. وينبغي أن تظل نصب العينين دوما المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة النمو ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وسيساعد التمويل الفوري الكبير لصندوق المناخ الأخضر على إيجاد مناخ من الثقة في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق المستقبلي. وعلاوة على ذلك، ينبغي كفالة وجود وسائل تنفيذ للإدارة العالمية للمخاطر وللهشاشة في سياق الكوارث الطبيعية، بما في ذلك تعزيز قدرات البلدان النامية.

٦١ - وتابع كلامه قائلا إن مناقشات اللجنة الثانية خلال الدورة الحالية ينبغي أن تدعم جهود جميع الدول الرامية إلى تعزيز استخدام مصادر جديدة ومتجددة للطاقة. وتعمل الأرجنتين على تنويع شبكة الطاقة لديها، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتشجيع ترشيد استخدامها. وقد اقترحت الحكومة زيادة حصة المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة وتشجع إنتاج الوقود الحيوي واستخدامه استخداما مستداما. وثمة معايير وطنية لكفاءة استخدام الطاقة وأنشئت حوافز للحد من استهلاك الكهرباء والغاز الطبيعي في المنازل.

٦٢ - واستطرد قائلا إنه ليس سرا أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي ثمرة من ثمار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، كانت في بعض الأحيان تفتقر إلى التمويل والدعم المناسبين. وتلتزم الأرجنتين بقوة بأهداف الاتفاقية، نظرا إلى أن ٧٥ في المائة من أرضها قاحلة أو شبه قاحلة. وتدرك الأرجنتين جيدا ما يجب أن تقدمه النظم الإيكولوجية القاحلة، إذ إن تلك الأراضي، المعرضة لتأثيرات تغير المناخ، هي مصدر ٥٠ في المائة من ثروة البلد. وتحث الأرجنتين المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لمكافحة التصحر. وفيما يتعلق بمسألة التنوع البيولوجي، شدد على أهمية كفالة التوزيع المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

٦٣ - وواصل كلامه قائلا إنه يجب تعزيز التنمية المستدامة من خلال زيادة التعاون الدولي، مع احترام الحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية. وتوفر وسائل تنفيذ مناسبة ويمكن التنبؤ بها هو شرط مسبق للتقدم في تحقيق الأهداف. وفي هذا السياق، دعا إلى سرعة إنشاء آلية لتيسير نقل التكنولوجيا. وختم بيانه قائلا إن التكنولوجيا أداة قوية لتمكين شعوب العالم في جميع جوانب النشاط البشري.

٦٤ - السيدة كاماتشو (المكسيك): قالت إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية خطوة رئيسية نحو التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية. ولئن كان تقرير الأمين العام قد قدم توصيات مثيرة للاهتمام، فإنا يفتقر إلى رؤية مؤسسية شاملة. فمن المهم تجنب خلق هياكل بيروقراطية لخطة التنمية الجديدة تؤدي إلى تكرار كل طرف للجهود التي يبذلها الطرف الآخر وتجعل مناقشات المنظمة غير ذات أهمية.

٦٥ - وأضافت قائلة إن الوقت قد حان لوقف النهج المجزأ المتبع في متابعة المؤتمرات الرئيسية. وينبغي أن يحدث التغيير على جميع المستويات، بما في ذلك مناقشة السياسات، من خلال جدول أعمال متكامل وتحوّلي؛ وفي الترتيبات المؤسسية بإيجاد أوجه تآزر بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وفي دعم المناقشات من خلال أمانة مصممة لتلبية احتياجات الخطة الجديدة. ويجب أن تُستمد الاستفادة القصوى من النظام القائم، وعن طريق تكييف برنامج أعمال اللجنة الثانية بما يتلاءم مع هيكل خطة التنمية الجديدة.

٦٦ - وتابعت كلامها قائلة إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يجب أن يركز جهوده على التنفيذ الفعال للقرارات التي يجرى التوصل إليها في جمعية الأمم المتحدة للبيئة، مع تطبيق أوسع لعملها على المستويين الإقليمي والوطني. ويجب أن تكون توجيهات جمعية الأمم المتحدة للبيئة جزءا أساسيا من المتابعة الشاملة التي ذكرتها سابقا.

٦٧ - ومضت تقول إن الإطار الجديد للحد من مخاطر الكوارث يجب أن يحتفظ بالنهج العملي الذي يتسم به إطار عمل هيوغو. فاتباع إطار جديد للوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها مهمة ضخمة. والأدلة العلمية على حدوث الظواهر المناخية وشدتها تجعل من الضروري كفالة التكافؤ بين نتائج المؤتمر العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٥ الذي سيُعقد في سينداي والتحديات التي يجب التصدي لها.

٦٨ - واستطردت قائلة إن المكسيك تؤيد المفاوضات المتعددة الأطراف لتعزيز التنمية المستدامة المرنة المنخفضة الانبعاثات في المدى القصير، بهدف التوصل إلى اتفاق ملزم في عام ٢٠١٥. وتؤيد أيضا التكيّف مع تغير المناخ الذي ينطوي على نقل التكنولوجيا، وتعمل على تعزيز الروابط بين أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٩ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إن بلده يؤيد تماما فكرة أن خطة التنمية الجديدة يجب أن تستكمل الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تتصدى أيضاً للتحديات الجديدة. ويجب أن تعالج الأسباب الأساسية للفقر، وتعالج أيضاً التدهور البيئي وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. ويجب أن تكون عالمية، وأن تشرك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في تنفيذها، وأن تركز بشكل خاص على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٠ - وقال إن التقرير التجميعي المقبل للأمين العام سيكون بمثابة أساس للمفاوضات الحكومية الدولية التي يبدأ إجراؤها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وستوفر تحليلا موحدا لمدخلات العديد من العمليات التي تسهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتؤيد ماليزيا دعوة مجموعة الـ ٧٧ والصين لجعل القضاء على الفقر الهدف الرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فهناك ١,٢ بليون شخص، أي ٢٢ في المائة من سكان العالم، ما زالوا يعيشون تحت خط الفقر البالغ ١,٢٥ دولار في اليوم. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى استمر في الازدياد.

٧١ - وتابع كلامه قائلا إن ماليزيا تمضي على الطريق لأن تصبح دولة متقدمة النمو بحلول عام ٢٠٢٠. وقد صاغت حكومة بلده إطاراً يتكون من أربعة ركائز مصممة لدفع ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة، مع التركيز على الاستدامة وشمول الجميع والدخل المرتفع.

٧٢ - وذكر أن ماليزيا تؤيد مبادئ اتفاقية المناخ وبروتوكول كيوتو ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل بلد. وتتحمل البلدان المتقدمة النمو مسؤولية تاريخية عن قيادة الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. وينبغي أن تستمر الدعوات الموجهة إلى أطراف المرفق الأول لإجراء مزيد من التخفيضات في الانبعاثات بهدف الحيلولة دون ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية بما يتجاوز درجتين مئويتين عن مستويات ما قبل عصر الصناعة.

٧٣ - واستطرد قائلا إنه يجب على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها بشأن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والاستمرار في تعزيز العمل بشأن التكيف والتمويل الشفاف والميسور للأنشطة المتعلقة بالمناخ لمساعدة الدول الصغيرة النامية. وفي مؤتمر كوبنهاغن بشأن تغير المناخ الذي عُقد في عام ٢٠٠٩، تعهدت ماليزيا بالحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون طوعا بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنةً بمستويات عام ٢٠٠٥، بشرط الحصول على التمويل والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو. وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة النمو لم تف بالشرطين، فقد خفضت ماليزيا بالفعل الانبعاثات لديها بنسبة تجاوزت ٣٣ في المائة، وهي تمضي قدماً على طريق بلوغ هدفها بحلول عام ٢٠٢٠.

٧٤ - وواصل كلامه قائلا إن ماليزيا، بوصفها أحد البلدان التي لديها أكبر تنوع بيولوجي في العالم، تشارك في المفاوضات المتعلقة باتفاقية التنوع البيولوجي مشاركة نشطة واعتمدت سياسة وطنية بشأن هذه المسألة في عام ١٩٩٨. وتؤيد ماليزيا الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، التي ستحسن التعاون والتنسيق بين الأطراف لكفالة حفظ التنوع البيولوجي وحمايته. وتقوم ماليزيا حاليا بمواءمة السياسة الوطنية مع الخطة الاستراتيجية التي اعتمدت مؤخرا.

٧٥ - وختم بيانه قائلا إن معدل الفقر العام في ماليزيا قد انخفض إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، مقارنةً بالمعدل البالغ ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩؛ وحدث انخفاض المعدل في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وارتفع الدخل

السنوي للأسرة بنسبة قدرها ٧,٢ في المائة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢. وقد حَسّن مخطط التنمية الريفية الاتحادي نوعية الحياة وجلب منافع اجتماعية واقتصادية لـ ٠٠٠ ١٧٧ أسرة ريفية في ماليزيا.

٧٦ - السيدة أونيشي (اليابان): قالت إن التغير المناخي أحد أخطر التهديدات التي تواجه البشرية. فبدون اتخاذ تدابير لمعالجة هذه القضية، لن تكون التنمية مستدامة أبدا، ولن يتسنى القضاء على الفقر. وقد عرض رئيس وزراء اليابان، في مؤتمر قمة المناخ، الإجراءات التي اتخذها بلده مؤخرا لمعالجة تغير المناخ. وتتضمن تلك الإجراءات وعدا بتقديم نحو ١٦ بليون دولار للبلدان النامية على مدى ثلاث سنوات، وقد سُلم ذلك المبلغ، في الواقع، على مدار عام ونصف العام؛ وتنمية الموارد البشرية في مجال تغير المناخ التي ستساعد ٠٠٠ ١٤ شخص على مدى السنوات الثلاث المقبلة؛ ومبادرة تكيف لصالح البلدان النامية.

٧٧ - وقالت إن اليابان ستواصل تعزيز أنواع الابتكارات التكنولوجية التي جعلت كفاءة الطاقة لديها هي الأعلى في العالم. وقد استضافت منتدى الابتكار الأول من أجل خفض حرارة الأرض في طوكيو لتجميع الحكمة والخبرة الجماعيتين من القطاعات الخاص والعام والأكاديمي. وفي ضوء القرار الذي اتخذ في المؤتمر المعني بتغير المناخ الذي عُقد في وارسو، تعتزم اليابان تقديم مساهمتها المنتواة المقررة على الصعيد الوطني في أقرب وقت ممكن، وتنظر في إمكانية تقديم مساهمة مناسبة لصندوق المناخ الأخضر عندما تتهيأ البيئة اللازمة لذلك.

٧٨ - ومضت تقول إن كارثة واحدة يمكنها أن تقضي في لحظة على إنجازات تحققت بشق الأنفس على مدار سنوات من التنمية. وقد شهدت اليابان العديد من الكوارث الضخمة. وهي، إذ ترغب في تبادل خبراتها وما لديها من تكنولوجيات في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ستستضيف المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في آذار/مارس عام ٢٠١٥ في مدينة سينداي. ويُتوقع أن تكون النتيجة بمثابة مساهمة كبيرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٩ - وأردفت قائلة إن اليابان، وهي شريك منذ أمد طويل للدول الجزرية الصغيرة النامية، تجدد التزامها بدعم تلك الدول. وهي تأمل أيضا أن يتسنى وضع خريطة طريق لتحقيق أهداف آيتشي في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

٨٠ - وختمت بيانها قائلة إن اليابان ستستضيف، في تشرين الثاني/نوفمبر، مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في مدينتي ناغويا وأوكاياما. وسيكون برنامج العمل العالمي الذي سيطلق في ذلك المؤتمر بمثابة منهاج مهم لتعزيز دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة.

٨١ - السيد نارانغ (الهند): قال إن أكثر من ١,٦ بليون شخص لا يزالون محرومين من الحياة الكريمة، ولا يزال الأمن الغذائي والطاقة حلما بعيد المنال لملايين من البشر في العديد من القارات. وفي الوقت نفسه، أدى الاستهلاك غير الرشيد وأسلوب التنمية الذي يعتمد على كثافة الوقود الأحفوري إلى دفع كوكب الأرض إلى الحافة. والتنمية المستدامة ضرورة وليست خيارا. فالاستدامة لا تؤدي فقط إلى التقليل من الآثار البيئية للتنمية، بل تكفل أيضا إمكانية استمرار التنمية ذاتها بجميع أبعادها، خاصة في حالة البلدان النامية.

٨٢ - وأضاف قائلا إن اللحظة الراهنة لحظة تحول إلى التعددية. وقد تداول المجتمع الدولي في أمر التنمية المستدامة على مدى فترة طويلة من العقدين الماضيين، على أقل تقدير. وتمثل أهداف التنمية المستدامة أول مرة يُترجم فيها الخطاب

العالمي الذي يتضمن أفكارا بشأن هذا الموضوع إلى التزامات قابلة للتنفيذ في شكل أهداف وغايات. وينبغي أن يكون الهدف خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة هو التركيز على أفضل وسيلة لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وليس إعادة النظر في النتيجة المتوازنة بدقة التي توصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية، أو إعادة التفاوض عليها.

٨٣ - ومضى يقول إن الالتزام بالقضاء على الفقر واستئصال الفاقة هو لُب التنمية المستدامة. ويقتضي نهج المشاعات العالمية أن تأخذ الدول المتقدمة النمو بزمام المبادرة في تحريك اقتصاداتها نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مما يخلق الطلب اللازم والظروف اللازمة لتعميم التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ويتيح الحيز البيئي اللازم للبلدان النامية لتنمو وتحقق التنمية البشرية الأساسية لشعوبها. والقضاء على الفقر والجوع من خلال النمو السريع والشامل للجميع هو الهدف الأسمى للبلدان النامية. ولا يمكن تحميل الفقراء عبء الاستدامة على الصعيد العالمي.

٨٤ - وأردف قائلا إن عدم حصول الجميع على الطاقة يشكّل عائقا أساسيا في البلدان النامية، بحيث يؤدي إلى تحمل تكاليف عالية اجتماعية وأخرى متعلقة بالصحة. وثمة ارتباط واضح بين نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في بلد ما وترتيبه حسب دليل التنمية البشرية؛ والترتيب البالغ ٠,٩ أو أكثر مرتبط بنصيب للفرد من استهلاك الطاقة يعادل ٢,٥ طن على الأقل من المكافئ النفطي سنويا.

٨٥ - واستطرد قائلا إن نصيب الفرد حالياً من استهلاك الطاقة في الهند يبلغ حوالي ٠,٦ طن من المكافئ النفطي سنويا، وهو ما لا يمثل سوى ثلث المتوسط العالمي. فمتوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يبلغ ٤,٢٨ أطنان، ويقترب في أمريكا الشمالية من ٧ أطنان. ويستلزم ارتفاع دليل التنمية البشرية للهند من قيمته الحالية البالغة ٠,٥ إلى ٠,٩ أن يرتفع استهلاك الطاقة لديها بمعامل قدره أربعة. ومن ثم، فإن العامل الرئيسي هو تحقيق تحسين سريع في الحصول على الطاقة بأسعار معقولة، وتنفيذ استراتيجيات لتحقيق الاستخدام الفعال من حيث التكلفة للطاقة وتحقيق زيادة مستمرة في نسبة الطاقة المستدامة والمتجددة. وأنهى بيانه منوها إلى أن ثمة دراسات مستقلة أوضحت أن العديد من المبادرات الحكومية نتج عنها توفير طاقة تعادل ٧٩١ مليون طن من المكافئ النفطي أو ٩٨ مليون طن من الفحم ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١.

٨٦ - السيد كوهونا (سري لانكا): قال إن تغير المناخ يقتضي اتخاذ تدابير علاجية حاسمة فورية. والعلماء متفقون بأغلبية ساحقة على أن أعمال الإنسان هي العامل الذي يقف وراء تغير المناخ. وقد كان مؤتمر القمة المعني بالمناخ علامة فارقة في منتهى الأهمية، بحيث ركز الانتباه على تلك القضية. وأثر تغير المناخ شديد بشكل خاص في البلدان النامية. وفي الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تعقد في ليما يجب إعداد خريطة طريق للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في باريس من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي ملزم قانونا يستند إلى المساواة ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويجب أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها تجاه العالم النامي من خلال تقديم الدعم المالي، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. وستعتمد مساهمات البلدان النامية في ايجاد حل اعتمادا كبيرا على المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو.

٨٧ - وأضاف قائلا إن الحكّام، وفقا لما قاله غوتاما بوذا الذي يتبع شعب سري لانكا فلسفته، هم مجرد أمناء مؤقتين

يتحملون مسؤولية حماية الأرض وحيواناتها ونباتاتها لصالح الأجيال التي لم تُولد بعد. ووفقا لهذا المبدأ، يؤمن أهل سري لانكا بوجوب حماية المناخ أيضا لصالح أجيال المستقبل. وذكر أن سياسة حكومته شملت استراتيجيات منها استراتيجية زيادة الغطاء الحرجي الطبيعي من ٢٣ إلى ٣٥ في المائة من كتلة الأرض؛ واستراتيجية زيادة حصة الطاقة المتجددة بوصفها جزءا من الشبكة الوطنية؛ واستراتيجية إصلاح وترميم مصبات الأنهار والبحيرات الضحلة، وأشجار المنغروف، ومستنقعات المياه المالحة، والكثبان الرملية، والشواطئ للحفاظ على خط الساحل ؛ واستراتيجية تنفيذ نظام للنقل يكون مراعيا للبيئة وخريطة طريق لتحقيق جودة الوقود؛ واستراتيجية إدارة مقاسم المياه المتعددة الموارد لتحسين توافر المياه وحجزها.

٨٨ - وتابع كلامه قائلا إن السياسة الوطنية تسعى إلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتخفيف انبعاثات غازات الدفيئة، واتخاذ تدابير للتكيف من أجل تجنب الآثار السلبية لتغير المناخ على الأشخاص وسبل عيشهم ونظمهم البيئية أو تقليلها، وتنمية قدرات البلد على معالجة آثار تغير المناخ معالجة فعالة. والتوعية التي تجري من خلال البرامج المدرسية هي جزء رئيسي من هذه المبادرة.

٨٩ - واسترسل قائلا إن سري لانكا تساهم مساهمة لا تُذكر في الاحترار العالمي. ومع ذلك، فالبلد ضعيف بشكل كبير في مواجهة آثار تغير المناخ. وقد تأثر تأثرا بالغا بتقلب هطول الأمطار، مما نتج عنه فترات جفاف طويلة كان لها أثر ضار على نظام الري في البلد. وقد جفت الخزانات مما أدى إلى فقد المحاصيل، وهو ما يشمل تهديدا خطيرا للأمن الغذائي واستلزم زيادة الإنفاق على الواردات الغذائية.

٩٠ - وختم بيانه قائلا إن سري لانكا قد توصلت إلى أن التكيف هو الاستجابة المثلى لتغير المناخ ووضعت استراتيجية وطنية شاملة للتكيف معه لكفالة إمكانية استمرار التنمية الاقتصادية دون انقطاع وعدم تأثر الاستثمارات في الحد من الفقر والأمن الغذائي والمائي والصحة العامة.

٩١ - السيدة هوا (جمهورية الصين الشعبية): قالت إن البلدان النامية لا تزال تواجه مشكلة عدم كفاية التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن يسترشد المجتمع الدولي بروح التعاون ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة فيما يبذله من جهود لترجمة التفاهم المشترك الذي جرى التوصل إليه في مؤتمر ريو+٢٠ إلى إجراءات ملموسة.

٩٢ - وأضافت قائلة إن القضاء على الفقر هو الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة، مع وضع الظروف الوطنية ومراحل التنمية في الاعتبار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع القضاء على الفقر وتحقيق التنمية في بؤرة الاهتمام دائما، مع الحفاظ على روح المنفعة المتبادلة والتعاون لتحقيق أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٣ - وواصلت كلامها قائلة إن المنتدى السياسي الرفيع المستوى يضطلع بولايته المتمثلة في تعزيز آليات التنمية المستدامة وشراكاتها وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة من خلال توفير التوجيه لعملية وضع الأهداف العالمية المستدامة ورصد تنفيذ الالتزامات. وينبغي أن يواصل المنتدى تعزيز التعاون الدولي من خلال تحسين دور المنظمة في توجيه السياسات والتنسيق في عملية وضع أهداف التنمية المستدامة وتعزيز أوجه التآزر بين المنظمات الدولية ذات الصلة والآليات المتعددة الأطراف. وينبغي أن يضع المنتدى في اعتباره الشواغل الخاصة للبلدان النامية وأن يحافظ على التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بوصفه قناة التمويل

الرئيسية. ويجب أن تفي البلدان المتقدمة النمو، في الوقت المناسب، بالتزامها بتخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٩٤ - وتابعت كلامها قائلة إن الصين تؤيد بشدة خطة التوصل إلى اتفاق جديد بشأن المناخ في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في عام ٢٠١٥، استنادا إلى المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والإنصاف والقدرات الفردية. وحثت جميع البلدان على إبداء الإرادة السياسية والموازنة بين الأفعال والأهداف. وقالت إن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تبذل جهودا أكبر للحد من الانبعاثات وتنفيذ التزاماتها بتوفير التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.

٩٥ - وواصلت كلامها قائلة إن حكومة بلدها اعتمدت، في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التنمية المستدامة بوصفها سياستها الوطنية الأساسية. وهي تركز أيضا على حماية البيئة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والحد من الانبعاثات والتنمية المنخفضة الكربون. وتعتبر تلك المبادئ بمثابة متطلبات لتحقيق تنميتها الوطنية فضلا عن التزاماتها الدولية.

٩٦ - واستطردت قائلة إن الصين، وهي بلد من البلدان النامية، لطالما واجهت تحديات تغير المناخ بطريقة استباقية. فقد أعلنت الصين في مؤتمر القمة المعني بالمناخ أنها ستضاعف مساهمتها السنوية في المساعدة بين بلدان الجنوب في مجال تغير المناخ. وقد تبرع البلد بمبلغ ٦ ملايين دولار وسيتيح البيانات للجميع من أجل استخدامها دوليا.

٩٧ - وأشارت إلى أن حكومة بلدها تولي اهتماما كبيرا للوقاية من الكوارث والحد منها وتؤدي دورا فاعلا في التعاون الدولي من أجل الحد من الكوارث وتقديم الإغاثة. وقد دأبت الصين على إيلاء اهتمام خاص لحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر. وينفذ البلد اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر، وسيشارك في الجهود المبذولة لتنفيذ مسار ساموا.

٩٨ - وختمت بيانها قائلة إن الصين قدمت المساعدة إلى أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية، وذلك في حدود قدراتها.

٩٩ - السيد حسن (إثيوبيا): قال إن وفد بلده يرحب بالمقرر الذي اعتمدته الدورة الثامنة والستون للجمعية العامة ويقضي بجعل النتيجة التي يتوصل إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية الأساس الرئيسي لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستقبلية.

١٠٠ - ومضى يقول إن وفد بلده يحيط علما بتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة ولديه اقتناع بأن إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى هو إحدى نتائج مؤتمر ريو+٢٠ المهمة. وسيؤدي المنتدى الغرض منه على أفضل وجه إذا صُمم كمنبر لاستعراض ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما الالتزامات التي قُطِعت، بما فيها تلك المتعلقة بوسائل التنفيذ.

١٠١ - وتابع كلامه قائلا إن الجهود المبذولة للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ ينبغي أن تبدأ في البلدان التي تكون التحديات فيها أكثر وضوحا. ومن ثم، ينبغي أن تكفل المداولات المتعلقة بخطة التنمية تلبية احتياجات أقل البلدان نموا وبلدان أفريقيا.

١٠٢ - واستطرد قائلا إن إثيوبيا ترحب بالتوافق الناشئ بشأن ضرورة أن تُتِم خطة التنمية الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية مع التصدي للتحديات الجديدة في الوقت نفسه. ويجب أن تبنى على الأسس التي أرسيت والخبرة المكتسبة من العمل نحو تحقيق الأهداف، وأن تركز على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة جميعها، وأن تعالج

الأسباب الأساسية للفقر، وأن تعالج التدهور البيئي وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة.

١٠٣ - وواصل كلامه قائلا إن آثار تغير المناخ تهدد بمحو مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس في العديد من البلدان النامية. ويتوقف تنفيذ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على الالتزام بالتوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن المناخ في عام ٢٠١٥. والرسملة الفورية والكبيرة للصندوق الأخضر حاسمة الأهمية أيضا.

١٠٤ - وذكر أن قوانين وسياسات بيئية متنوعة قد وضعت في إثيوبيا لكفالة عدم تأثر قواعد الموارد الطبيعية بالجهود المبذولة في التنمية الاقتصادية. وقد بدأت الحكومة في تنفيذ استراتيجية للمناخ تهدف إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتوقعة البالغة ٤٠٠ مليون طن متري بنسبة قدرها ٦٥ في المائة على مدى الخمس عشرة سنة القادمة. وسيقلل هذا من نصيب الفرد من الانبعاثات من ١,٨ طن سنوياً في عام ٢٠١٠ إلى ١,١ طن بحلول عام ٢٠٣٠. وتتماشى الاستراتيجية تماشيا جيدا مع خطة التنمية الوطنية الشاملة.

١٠٥ - وأتبع ذلك بالقول إن إثيوبيا قد زادت من جهودها الرامية إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة تدهور التربة. وتجري محلياً إقامة بنية تحتية مادية للحد من تحات التربة. كما تُنتج شتلات الأشجار في المشاتل. ويسهم الغطاء النباتي الموسع وتحسن بنية التربة إسهاما كبيرا في زيادة عزل الكربون، مما يساعد في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه. ويشير تقرير الأمين العام عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى عمليات استصلاح التربة التي تقوم بها إثيوبيا بنجاح وعلى نطاق واسع وإلى التحول الملحوظ الجاري في المرتفعات المتدهورة بفضل إجراءات الإدارة المستدامة للأراضي (A/69/311، الفقرة ٥١).

١٠٦ - وأعقب ذلك بقوله إن مجلس نواب الشعب قد أقر في العام الماضي سياسة منقحة لإدارة مخاطر الكوارث. وسيُستخدم برنامج استراتيجي وإطار استثماري يجري وضعهما في صيغتهما النهائية حاليا كأداة لتنفيذ السياسة. وأنهى بيانه قائلا إن دعم الشركاء في التنمية أمر مهم للغاية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

١٠٧ - السيد زدوروف (بيلاروس): قال إن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إيجابي بشكل عام، ولكن لا تحظى القضايا المتعلقة بتوفير التمويل باهتمام كاف. ولكي نتجنب إعتماد خطة تفتقر إلى موارد حقيقية للتنفيذ، يجب أن يصبح التمويل أولوية. ويأمل وفد بلده أن يتيح المنتدى السياسي الرفيع المستوى فرصا إضافية للدول الأعضاء للمشاركة الكاملة في المناقشة المتعلقة بالقضايا الإنمائية الاستراتيجية.

١٠٨ - وتابع كلامه قائلا إن جميع الدول تعترف بالحاجة إلى اعتماد اتفاق جديد بشأن المناخ في مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ الذي يُعقد في عام ٢٠١٥. ويجب إرساء أساس المفاوضات دون إبطاء، قبل مؤتمر ليما المُقبِل المعني بتغير المناخ. ويتعين أن تتضمن الآلية الجديدة حوافز جادة لخفض الانبعاثات الضارة والاستثمار في تكنولوجيات المناخ، والبنية التحتية للطاقة والنقل والصناعة، مع إتاحة هذه الحوافز للجميع. ومن الممكن أن يؤدي ربط الترتيبات المتعلقة بالمناخ بالتزامات التنمية المستدامة إلى تركيز مزيد من الاهتمام على قضايا الطاقة وحصول الجميع على تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة.

١٠٩ - ومضى قائلا إن القرارات التي اتخذت بشأن الطاقة في مؤتمر ريو+٢٠ يجب أن تُنفذ على وجه السرعة. ومنها، أولا وقبل كل شيء، نقل تكنولوجيات الطاقة الآمنة بيئيا إلى جميع الدول الراغبة فيها، بما فيها البلدان متوسطة الدخل.

وتؤيد بيلاروس زيادة التعاون التكنولوجي برعاية الأمم المتحدة بغرض إشراك أكبر عدد ممكن من البلدان في البحث العلمي بشأن التحول إلى اقتصاد مراع للبيئة عن طريق التكنولوجيا.

١١٠ - وختم بيانه قائلا إن بيلاروس تؤيد باستمرار وجود خوارزميات فكرية شاملة لقطاعات بعينها، منها قطاع الطاقة. وسيكون أحد أمثلة ذلك وضع خطة متكاملة تتعلق بالطاقة للأمم المتحدة، بناءً على شرط وضع اهتمامات جميع الدول الأعضاء في الاعتبار. وينبغي أن تؤدي المنظمة دورا أكبر في الجهود المبذولة لزيادة كفاءة استخدام الطاقة في الاقتصادات الوطنية، بما فيها البلدان متوسطة الدخل. ويشجع تقرير الأمين العام عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة تلك التدابير ويشير إلى انخفاض الاستثمارات بوصفه سببا من أسباب انخفاض استخدام الطاقة المتجددة على نطاق العالم. وينبغي أن يُدمِج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز مصادر الطاقة المتجددة في عمله في البلدان التي ينفذ فيها برامج. وسيستلزم هذا، بالطبع، موارد وآليات، منها حصول البلدان الراغبة على تكنولوجيات الطاقة. وينبغي أن يعتبر هذا جزءا من خطة التنمية المستدامة الجديدة.

١١١ - السيد علي (السودان): قال إن بلده يجدد التزامه بالتعاون على كافة الأصعدة لمواجهة تحديات تغير المناخ في سياق اتفاقية تغير المناخ وكل الاتفاقات الأخرى المنبثقة منها. وقد كان السودان من أوائل البلدان التي نفذت التزاماتها التي أعلنتها في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عُقدت في ديربان في عام ٢٠١١. ومع ذلك، أعاق عدم وجود التمويل تنفيذ برنامجه الوطني للتكيف مع تغير المناخ.

١١٢ - وأردف قائلا إن البلدان المسؤولة تاريخيا عليها أن تفي بالتزاماتها وتعتمد السياسات اللازمة لتقليل الانبعاثات. ويجب أيضا أن تقدم الدعم التقني للحد من الانبعاثات وفقا للفقرة ٧ من المادة ٤ من اتفاقية المناخ.

١١٣ - ومضى قائلا إن الفقراء في البلدان النامية سيكونون أول ضحايا تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي الذي يُسببه. وقد تسبب نقص المياه الناتج عن تغير المناخ في حدوث نزاع بين المزارعين والرعاة في السودان. ومن ثم يجب أن تكون سياسات وبرامج التصدي لتغير المناخ مكملة لبرامج الأمن الغذائي المستدام. ويجب أن تنشئ جميع البلدان هيئات متخصصة لإدارة مخاطر تغير المناخ. كما سيكون من الضروري للغاية كذلك توفير دعم دولي ووطني لاستراتيجيات التخفيف والتكيّف واتخاذ تدابير وقائية لحماية مَنّ يعيشون في الجزر.

١١٤ - وختم بيانه قائلا إن التصحر يهدد التنمية ويؤدي إلى ندرة المياه وإزالة الغابات وغيرها ذلك من الظواهر المرتبطة بانخفاض هطول الأمطار. وقد أثر الاحترار العالمي على حركة الرياح، بحيث قلل من كمية الأراضي الصالحة للزراعة وأثر على الإنتاجية الزراعية. ويعمل السودان مع غيره من البلدان في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لمواجهة هذه الظاهرة المدمرة.

١١٥ - السيد غرانت (كندا): قال إن المناقشات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تسترشد بنهج متكامل وشامل تكون في صميمه المساءلة والشفافية. وتؤمن كندا، إذ تعترف اعترافا كاملا بالروابط القائمة بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بأنه لكي تكون التنمية مستدامة، لا يمكن النظر في ركيزة واحدة بمعزل عن الركائز الأخرى. وإذا جمعت الركائز الثلاث معا، فسيكون في مستطاعها تيسير النمو الاقتصادي المطرد وتعزيز

التنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية بطريقة تلائم الظروف الوطنية لكل بلد.

١١٦ - واستطرد قائلا إن تحقيق التنمية المستدامة يعني تحسين مستوى معيشة الفقراء والفئات الأكثر ضعفا من خلال تناول حماية صحة الإنسان وصحة البيئة الطبيعية، والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية وتنميتها تنمية تتسم بالإحساس بالمسؤولة، وتعزيز التقدم الاقتصادي. وترى كندا أيضا أنه ينبغي الحفاظ على الزخم فيما يتعلق بالأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك المتعلقة بصحة الأم والوليد والطفل. ومن الممكن أن يؤدي تمكين النساء والفتيات دورا رئيسيا في المساعدة على كفالة أن تكون صحة الأم والوليد والطفل في بؤرة الاهتمام في خطة التنمية المستدامة وفي مكافحة الممارسات الضارة وانتهاكات حقوق الإنسان من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ويمثل تمكين النساء والفتيات شرطاً مسبقاً للحد من الفقر ولتحقيق السلام والتنمية المستدامة، ويجب أن ترتكز أي مناقشات تتناول التنمية المستدامة على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء والفتيات والفتيان. وأنهى بيانه قائلا إن إيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي المطرد اللذين يقودهما القطاع الخاص هما القوتان الرئيسيتان المحركتان للحد من الفقر، ويجب أيضا أن يكونا موضوعاً رئيسياً في المداولات بشأن التنمية المستدامة.

١١٧ - السيد آل ثاني (قطر): قال إن دستور قطر يؤكد من جديد على الحفاظ على البيئة. وقد وضع بلده، في السنوات الأخيرة استراتيجيات عديدة تهدف إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسة الوطنية. ويمثل الحفاظ على البيئة حجر زاوية في الخطط الوطنية الرامية إلى الحفاظ على التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والإدارة البيئية. وتجدد قطر حاليا التزامها بالوفاء بجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية.

١١٨ - ومضى يقول إن قطر والجمهورية الدومينيكية قد قدمتا مبادرة لاستخدام الدفاع المدني والعسكري لتحقيق فعالية الاستجابة للكوارث. وتتضمن المبادرة تطوير التدريب، وتحسين القدرات التشغيلية وتفعيل شبكة من الخبراء. وتؤكد الخطة على أهمية تبادل الدروس المستفادة وتدريب القوات العسكرية على الاستجابة للكوارث.

١١٩ - واستطرد قائلا إن قطر ترغب في أن تدعم البلدان النامية التي تعاني من صعوبات في تحقيق استراتيجيات التنمية الوطنية نتيجةً لتدهور التربة وللجفاف. وعلى الصعيد الداخلي، تأمل حكومة بلده أن تنفذ تدابير لمعالجة البطالة وعدم تطور القطاع الزراعي تطوراً كافياً. وقد وقعت قطر العديد من المعاهدات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي وبذلت جهودا للحد من الانبعاثات لديها. وتجاوزت بعض المناطق في قطر المتطلبات الدولية لحماية البيئة.

١٢٠ - وختم بيانه قائلا إن الدوحة قد استضافت الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي أكدت على أهمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وستقضي الطاقة المستدامة على الفقر وتحسِّن الحياة وتنقذها وتحد من المخاطر البيئية وتساعد على تلبية احتياجات الإنسان.

١٢١ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): قال إن ثمة التزامات جادة قد قُطعت من أجل تحقيق تنمية مستدامة شاملة للجميع في العالم. ويجب التشديد على أهمية الوفاء بالالتزامات السابقة. وللمنتدى السياسي الرفيع المستوى دور مهم عليه أن يقوم به في توجيه التنمية المستدامة الدولية.

١٢٢ - ومضى قائلا إن الجمهورية العربية السورية، حكومة وشعبا، قد حققت إنجازات كبيرة في مجال التنمية المستدامة، غير أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من الجماعات الإرهابية يستهدف حاليا الهياكل الاقتصادية وخطط التنمية في سورية، وكذلك حقوق السوريين وسلامتهم وبيئتهم ومواردهم الوطنية. ويُستخرج النفط ويكرر في المحافظات الشرقية من البلد بطرق بدائية غير آمنة. ويباع بعد ذلك عبر وسطاء أتراك إلى بلدان في الاتحاد الأوروبي. وتؤدي طرق المعالجة التي لا تمتثل لبروتوكولات السلامة والمعايير البيئية إلى انطلاق انبعاثات سامة تُعرّض الشعب السوري والتربة والهواء للخطر.

١٢٣ - وتابع كلامه قائلا إن الجمهورية العربية السورية تنتظر الدعم مما يسمى بالمجتمع الدولي من أجل التصدي للإرهاب. ومن الصعب الوثوق بحكومات تتغاضى عن الإرهاب الذي يتعمد استهداف الجمهورية العربية السورية والآن العراق. كما أنه من الصعب الوثوق بحكومات تبدي القلق بشأن حقوق السوريين في حين أن هذه الحكومات نفسها تفرض عقوبات اقتصادية انفرادية قسرية على القطاعات الأكثر حيوية في الاقتصاد كالطاقة والصحة والتجارة والمصارف، بشكل يؤثر تأثيراً شديداً على حقوق السوريين في الغذاء والعمل والتعليم والصحة والطاقة. وتملي بعض البلدان المانحة شروطا أو تضع عوائق أمام تمويل برامج الأمم المتحدة، مثل برنامج الأغذية العالمي، الذي خفّض برامجه في الجمهورية العربية السورية مؤخرا بسبب عدم كفاية التمويل. ويحتاج العالم إلى التزام سياسي جاد بتنفيذ الضرورات القانونية والأخلاقية والإنسانية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وفي القانون الدولي ذي الصلة.

١٢٤ - وتابع كلامه قائلا إن تقرير الأمين العام عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/69/313) يؤكد من جديد أن إسرائيل قد تجاهلت قرارات الجمعية العامة التي تدعوها إلى تحمل المسؤولية وتقديم تعويضات عن البقعة النفطية التي تسببت فيها في صيف عام ٢٠٠٦ خلال العدوان الهمجي الذي شنته على لبنان. وقد حاولت الجمهورية العربية السورية، دون أي مساعدة دولية، أن تنظف خط ساحلها الملوث. وسيكون من الصعب تقدير تكاليف إصلاح الضرر الذي وقع على الجمهورية العربية السورية من جراء انتشار البقعة النفطية. وتؤكد الجمهورية العربية السورية من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٦٨، الذي يؤكد مسؤولية إسرائيل عن العمل العدواني الذي نجمت عنه البقعة النفطية والحاجة إلى دفع تعويضات عن الخسائر الاقتصادية التي لحقت بلبنان والجمهورية العربية السورية.

١٢٥ - وختم بيانه قائلا إن اللجنة الثانية يجب أن تمارس ضغوطا لدفع إسرائيل إلى تنفيذ التزاماتها والقرارات ذات الصلة، بما فيها القرارات المتعلقة بالبقعة النفطية، ولكفالة معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة.

١٢٦ - السيدة نجيب (العراق): قالت إن اعتماد مبادئ لاستراتيجية الحد من الكوارث يحد من الخطر ويساعد في التحول من الإغاثة إلى التنمية إلى التكيف مع تغير المناخ. وتسهم هذه المبادئ أيضا في تنفيذ برامج إدارة الاستجابة للكوارث على المستوى المحلي وتساعد البلدان النامية على تعزيز قدرات الوقاية والتكيف.

١٢٧ - وأضافت قائلة إن العراق سن قانونا للدفاع المدني ووضع مشروعا للاستجابة للكوارث. وتجري مناقشة آليات قانونية بشأن القضايا المتعلقة بالكوارث. ويتماشى الإطار العام الذي وضعه البلد لاستراتيجية مكافحة المخاطر مع

الاستراتيجية الدولية ويأخذ في الاعتبار أولويات إطار عمل هيوغو.

١٢٨ - وختمت بيانها قائلة إن ثمة هيئات دفاع مدني جديدة ومجموعات بحث وإنقاذ قد أنشئت لمساعدة مراكز الدفاع المدني. وسيساعد إنشاء مديرية شرطة لحماية البيئة في تنفيذ النظم البيئية؛ ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى أنواع متنوعة من حلقات العمل التدريبية.

١٢٩ - السيد ساريير (جزر ملديف): قال إن التنمية المستدامة قضية بالغة الأهمية لملديف وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد جدد المؤتمر الأخير الذي عُقِد في ساموا الزخم اللازم لمعالجة أولويات تلك الدول. وثمة حاجة الآن إلى خطة عمل ملموسة من أجل تنفيذ مسار ساموا وبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس التنفيذية تنفيذا كاملا.

١٣٠ - وأضاف قائلا إن العواقب المترتبة على تغير المناخ الذي لا رجعة فيه تهدد مكاسب التنمية التي حققتها ملديف حتى الآن وتعوق على نحو متزايد التقدم المستقبلي. وقد أكد تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بوضوح أن التوقعات المتعلقة بمستقبل بلدان مثل ملديف تتزايد قتامتها. إذ أن المجتمع الدولي لا يفي بالتزاماته. وحتى مع أكثر التوقعات تحفظا، من المتوقع أن يرتفع مستوى سطح البحر بما يتراوح من ٤٠ إلى ٦٣ سنتيمترا بنهاية القرن. ويمثل هذا تحديدا خطيرا لملديف، لأنها أرخبيل مكون من ١ ١٩٠ جزيرة يرتفع سطح أكثر من ٨٠ في المائة من أرضها لمسافة متر واحد عن متوسط مستوى سطح البحر. كما أن التحات الساحلي، الذي يؤدي إلى تفاقمه ارتفاع مستوى سطح البحر وابيضاض المرجان وتحمض المحيطات على نطاق واسع، يتسبب في حدوث انخفاض شديد في صمود الشعاب المرجانية، التي لا تعتبر الأساس المادي للبلد فحسب، بل هي أساس الصناعتين الرئيسيتين فيه وهما السياحة ومصائد الأسماك. وثمة شاغل رئيسي آخر هو تزايد الضغط على موارد المياه بسبب تسرب المياه المالحة.

١٣١ - واسترسل قائلا إن قصة ملديف تثبت أنه لا داعي لتعريض البيئة للخطر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. فقد دأبت ملديف على استخدام طريقة صيد الأسماك الأكثر استدامة، التي تستخدم فيها القصبة والخيط. وقد حظرت تجارة زعانف سمك القرش والصيد غير المشروع للسلاحف منذ سبعينيات القرن العشرين، وتحظى الأنواع المهددة بالانقراض بالحماية. وتمثل السياحة المستدامة القاطرة الرئيسية للنمو والتنمية. ويُجرىَ تقييم بيئي صارم قبل أي عملية تشييد، وثمة تأكيد على الطاقة المتجددة واستخدام مواد وتكنولوجيات غير ضارة للبيئة وعلى الإدارة المستدامة للنفايات. وقد دُمج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث دمجاً فعالاً في تخطيط التنمية الوطنية. وتمر الدولة الجزرية بعملية تحول إلى محمية غلاف حيوي، بحيث أعلنت اليونسكو إحدى الجزر المرجانية الموجودة فيها محمية غلاف حيوي بالفعل. وأطلقت حكومة بلده مؤخرا صندوقا لحفظ الطبيعة بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية، وهو الأول من نوعه في البلد، كما أن ثمة برنامجاً حديثاً يُنهي تدريجيا استخدام العناصر التي تؤدي إلى استنفاد طبقة الأوزون.

١٣٢ - واستدرك قائلا إن هناك حدوداً لما يمكن أن تقوم به ملديف بمفردها. وتدعو ملديف المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، واتخاذ تدابير حكيمة على صعيد السياسات تستند إلى العلم وإلى طرائق تمويل مستدامة يمكن التنبؤ بها والاعتماد عليها تحقيقا للتنمية منخفضة الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ وبناء القدرات. والفرصة السانحة الآن لتأمين المستقبل المشترك تضيع بسرعة.

١٣٣ - وأردف قائلا إن أهداف التنمية المستدامة ينبغي أن تراعي الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتفق وفد بلده مع أولئك الذين يرون أن أهداف التنمية المستدامة المقترحة ينبغي عدم إعادة النظر فيها أو التفاوض عليها مجددا. وترحب ملديف بصياغة هدف قائم بذاته يركز على حماية المحيطات، مما يتيح تحقيق التنمية المستدامة وحماية السواحل والمناطق الاقتصادية الخالصة وأعالي البحار. فالمحيطات بمثابة المحور ومصدر الحياة وسبل العيش والهوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتجب حماية المحيطات والحفاظ عليها بإجراءات حكيمة وسُبل تنفيذ محددة.

١٣٤ - وختم بيانه قائلا إن ملديف، وهي بلد صغير متوسط الدخل، تتحول إلى نظام ديمقراطي مستقر وناضج. وانطلاقا من عقود من النمو الاقتصادي المطرد المستقر، بدأ البلد في تحقيق تحول اقتصادي طموح ويهدف إلى أن يصبح اقتصادا مرنا ومتنوعا. بيد أن ثمة تحديات هيكلية متأصلة في كون ملديف أرخبيلا من الجزر الصغيرة المنخفضة النائية، إضافة إلى أوجه الهشاشة المناخية التي تعاني منها. ولا يستطيع البلد تحقيق وفورات الحجم كما لا يستطيع تغطية تكاليف النقل المرتفعة سواء على الصعيد الدولي أو المحلي. ومطلوب إيجاد آلية دعم موجه، وينبغي إنشاء فئة خاصة في نظم الحوكمة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف والمالية، ومنظومة الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.